تحليل

العدد 225 / ديسمبر 2018

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies
ORSAM

الإصلاح السياسي في دول شمال افريقيا دراسة حالة (تونس، الجزائر، المغرب)

د/ مبروك ساحلي

تحليل
ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

الإصلاح السياسي في دول شمال افريقيا دراسة حالة (تونس، الجزائر، المغرب)

بخصوص الكاتب

د/ مبروك ساحلي

مبروك ساحلي أستاذ العلوم السياسية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي– الجزائر– منذ 2011، حاصل على شهادة الماجستير تخصص دراسات سياسية معاصرة، وعلى شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية عام 2015، ترقى إلى رتبة أستاذ محاضر في عام 2017، تتمحور أبحاثه حول: الإصلاح السياسي، الاقتصاد السياسي، التنمية، والسياسة العامة. له العديد من المؤلفات، ونشر العديد من المقالات في مجلات علمية محكمة داخل الجزائر وخارجها، وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات الوطنية والدولية .

ديسمبر 2018

حقوق النشر والتاليف

2018 © ORSAM أنقرة–تركي/ أورسام

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصريا لأورسام ORSAM. باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية،والتي يتم استخدامها بمو جب قانون الأعمال الفكر يةوالفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصيح، لا يجوز استخدام محتو ى هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشر ه بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM. الآراء الو اردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الر أي الر سمي لأورسام ORSAM.

978-605-80419-6-7: ISBN

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط

العنوان: أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3

هاتف: 09 26 430 (312) 90+

فاكس: 48 39 439 (312) 90+

مصدر الصور المنشورة: وكالة الأناضول Anadolu Ajansı

دون بناء المجتمع الديمقراطي والعمل على تطوير بنية المؤسسات السياسية في الدولة، مع التاكيد على عدم المساس بأسس النظام السياسي القائم– عرفت الموسوعة السياسية الإصلاح السياسي بأنه:« تغيير غير جذري في نظام الحكم أو العلاقات الإجتماعية دون المساس بأسسها، وهو خلافا لمفهوم الثورة، ليس سوى تحسين في النظام السياسي القائم.″ [8]

يمكن اعتبار عملية الإصلاح السياسي بمثابة عملية تعديل في النظام السياسي بما يضمن الإرتقاء بهذا النظام إلى مرحلة متقدمة من الممارسة الديمقراطية الحقيقة، ومعالجة الإختلالات الهيكلية في هذا النظام التي تحول دون بناء المجتمع الديمقراطي والعمل على تطوير بنية المؤسسات السياسية في الدولة، مع التاكيد على عدم المساس بأسس النظام السياسي القائم

– ويعرف أمين المشاقبة الإصلاح السياسي بأنه :« تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا، وأنه يجب أن يكون ذاتيا من الداخل شاملا، وواقعيا، وينحو منحى التدرج والشفافية ويركز على المضمون لا الشكل.″ [9]

– أما هانتنغتون فيعرفه بأنه:« تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة او القرية والقبيلة ليصل الى الأمة، وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، واستبدال مقاييس العزوة بمقاييس الكفاءة وتأييد توزيع أكثر انصافا للموارد المادية والرمزية.[10]

لكن هذا المفهوم ركز على الجانب العلماني لمفهوم الاصلاح وأهمل جانب اخر هو المفهوم الحضاري لمفهوم الإصلاح السياسي.

ويرى علوي أن هذا المفهوم يشير الى:« فكرة التحديث، وبناء الديمقراطية، والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة وتحقيق فكرة المساءلة وتقوية الياتها، والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها، والتعبئة الجماهيرية، واستقلالية إدارة أجهزة الدولة، وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون.[11]

كما عرف مؤتمر الإصلاح العربي الذي عقد بالإسكندرية في الفترة 12–14مارس2004 الإصلاح السياسي بأنه:« كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات قدما، وغير إبطاء او تردد وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية ″.[12]

وبناء على ذلك يمكن اعتبار عملية الإصلاح السياسي بمثابة عملية تعديل في النظام السياسي بما يضمن الإرتقاء بهذا النظام إلى مرحلة متقدمة من الممارسة الديمقراطية الحقيقة، ومعالجة الإختلالات الهيكلية في هذا النظام التي تحول دون بناء المجتمع الديمقراطي والعمل على تطوير بنية المؤسسات السياسية في الدولة، مع التاكيد على عدم المساس بأسس النظام السياسي القائم[13].

من خلال هذا التعريف، فإنه لا يمكن تصور الإصلاح إلا من خلال[14]:

فلسفة ورؤية عامة وشاملة، لأنها السبيل الوحيد للطريق الصحيح، وهذه الفلسفة لها اليات تطبيقية، أي أنها تحتاج إلى برامج وسياسات محددة.

منهجية علمية للتغيير المبرمج، أن تكون الإصلاحات السياسية وفق تطلعات الجماهير وفق أسس علمية منظمة وتؤدي فيما بعد إلى الدمقرطة.

امقدمة:

تعد قضية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي من أبرز القضايا التي أثيرت في دول شمال افريقيا، خاصة منذ نهاية الحرب الباردة وبداية الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي وانطلاق المبادرة الأمريكية في مشروع الشرق الأوسط الكبير هذا على المستوى الدولي، أما على المستوى الداخلي فقد واجهت نظم شمال افريقيا جملة من القضايا: كالفقر والبطالة وانتشار الفساد السياسي والمالي والإداري، وحتى الإقتصادي وفقدان المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، كل هذه التحديات كانت سببا في اندلاع ثورات بالمنطقة منذ نهايات ديسمبر 2010، حيث شكلت حالة "تونس" باكورة المد الثوري في 18 ديسمبر 2010، ثم جاءت الثورة المصرية في 25 جانفي لتعطي انطلاقة جديدة للمد الثوري والإصلاحي في كل من الجزائر في 9 فيفري 2011 ثم الجماهيرية الليبية في ثورة شباب 17 فيفري، والمغرب في " تنسيقية ثورة 20 فيفري2011، وقد شكلت هذه التطورات عاملا محفزا لمضي الجزائر والمغرب في إجراء إصلاحات دستورية.

أولا– الإطار المفاهيمي للدراسة:

يقتضى الاقتراب من مفهوم الإصلاح السياسي من خلال توضيح المقصود بمصطلح الإصلاح بصفة عامة تمهيداً لطرح مفهوم الإصلاح السياسي.

1-مفهوم الإصلاح: لغة:

يقول إبن فارس:« صلح الشئ يصلح صلاحا" دلالة على خلاف الفساد[1]، ويقول إبن منظور:« الصلاح ضد الفساد والإصلاح نقيض الفساد.[2] وعرفه ابن تيمية الإصلاح بأنه صلاح العباد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن صلاح المعاش والعباد في طاعة الله ورسوله، ولا يتم ذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبه صارت هذه الامة خير أمة أخرجت للناس.[3]

أما في اللغة الإنجليزية فإن كلمة Reform، ولاحقة RE وتفيد معنى الاعادة ولفظ Form معناها الشكل أو الصيغة وهكذا فمعنى Reform التي تقابل الاصلاح في لغتنا العربية هو إعادة تشكيل أو إعطاء صورة أخرى للشكل.[4]

أما في القران الكريم فالمفردة تعني عمل الصالحات "**وبشر الذين يعملون الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار**" سورة البقرة 25، وتعني العمل بشريعة الله. كما تدل على ضرورة إقامة العدل في الأرض"**فمن خاف من موص جنفا أو إثما فأصلح بينهم فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم**" سورة البقرة182، وتعني صلاح أمر الرعية "**وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة وقال موسى لأ**خيه هارون اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين" سورة الأعراف142.[5]

أما إصطلاحا: يعرف عبد الإله بلقزيز الإصلاح بأنه التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سئ، ولاسيما في ممارسات وسوكات ومؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب إعوجاج.[6]

– وعرف قاموس اكسفورد الإصلاح بأنه:« تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء التي تعاني من النقائص وخاصة المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة التعسف او الخطأ، والاصلاح يحوي فكرة التقدم التي تنطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الافضل وخاصة التغيير نحو الافضل، وخاصة التغيير الاكثر ملائمة من أجل تحقيق الاهداف الموضوعة من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الانساني"[7].

2– الإصلاح السياسي:

يعد مفهوم الإصلاح السياسي من المفاهيم المشتركة مع العديد من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السياسية Political Development، التحديثModernization، التغيير السياسيPolitical Change، التحول Transition، التغييرChange، ويمكن تقديم مجموعة من التعريفات لمصطلح الإصلاح السياسي:

يمكن اعتبار عملية الإصلاح السياسي بمثابة عملية تعديل في النظام السياسي بما يضمن الإرتقاء بهذا النظام إلى مرحلة متقدمة من الممارسة الديمقراطية الحقيقة، ومعالجة الإختلالات الهيكلية في هذا النظام التي تحول

وحقوق الإنسان وضغوط الدول المانحة للمعونة ومؤسسات التمويل الدولية من أجل الإصلاح السياسي، والتطور الكبير في وسائل الإتصال على نحو أصبح من المتعذر معه على أي نظام إخفاء ما يمارسه من إنتهاكات لحقوق الإنسان. وتبرز أهم مظاهر الاصلاح السياسي في:

1– الإصلاح السياسي في الجزائر:

تعد الإصلاحات الدستورية التي عرفتها الجزائر منذ إقرارها لدستور التعددية السياسية والحزبية سنة 1989، والقوانين والتعديلات الدستورية ذات الصلة بذلك، نقله نوعية هامة ضمن حلقات تطور الممارسة السياسية في الجزائر. فقد نصت تلك الإصلاحات على العديد من قيم الفكر الديمقراطي والانفتاح السياسي، كإتاحة الفرصة لجميع القوى والجماعات والأفراد للتنافس دون قيد، والاحتكام إلى صناديق الانتخابات كوسيلة محايدة لتحديد الأوزان النسبية للمتنافسين في إطار ديمقراطي، ثم الاعتراف بحق الدفاع الفردي عبر جمعيات حقوق الإنسان لصيانة الحقوق الأساسية للإنسان، وكذا الدفاع عن الحريات الفردية، مع تشكيل مجلس دستوري للسهر على حماية الدستور واحترامه[18]. وتتمثل أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بعد 2011 في:

1-رفع حالة الطوارئ:

لايمكن أن تنتعش الديمقراطية في ظل وجود حالة الطوارئ التي فرضت بأمر رئاسي بتاريخ 9 فيفري 1992 [19]. نتيجة تردي الأوضاع الأمنية في البلاد وحل المجلس الشعبي الوطني، وما تبعها من قلاقل مست البلاد من جميع النواحي (الأمنية، السياسية، والاقتصادية) ومنحت صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية، حيث وافق البرلمان بغرفتيه بالأغلبية على رفع حالة الطوارئ بصدور القانون في الجريدة الرسمية رقم 11–05 المؤرخ في 17 ربيع الثاني1432 الموافق 22 مارس 2011، المتضمن رفع حالة الطوارئ.[20]

وقد حقق هذا الإنجاز نقلة نوعية مميزة في مجال الحقوق والحريات العامة، وساهم بشكل واضح في تعزيز الإصلاحات السياسية التي بادر بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

2-قانون الأحزاب السياسية:

تدعمت الساحة السياسية في الجزائر بعنصر فعال في تدعيم مسار الديمقراطية وهو الحق في إنشاء الأحزاب السياسية، حيث سمح دستور 1989 بالتعددية الحزبية في مادته40 التي نصت على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وصدور الأمر97/09 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث تضمن الباب الأول منه:

مظاهر الاصلاح السياسي في الجزائر بعد 2011: رفع حالة الطوارئ، قانون الأحزاب السياسية، تعزيز مشاركة المرأة، قانون الإعلامكل الحدود التي لا يمكن لأي حزب سياسي تجاوزها وإلا عُدّ خارج القانون، وتضمن الباب الثاني أحكاما تتعلق بالتأسيس حيث أصبح تأسيس الحزب يمر بمرحلتين وهما مرحلة التصريح بتأسيس الحزب السياسي، ومرحلة طلب الإعتماد، وفق عدة شروط. [21]

مظاهر الاصلاح السياسي في الجزائر بعد 2011: رفع حالة الطوارئ، قانون الأحزاب السياسية، تعزيز مشاركة المرأة، قانون الإعلام

لقد وضع هذا القانون أسس ومعايير لتنظيم الحياة الحزبية في الجزائر، كما شكل مع تعديلاته اللاحقة منعطفا جديدا وهاما في مسيرة الجزائر لتحقيق التنمية السياسية والتي تقوم في أحد أركانها على بناء التنظيمات السياسية وتمكين المواطن من تأسيسها والمشاركة فيها.

كما صادق نواب البرلمان في 13 ديسمبر2011 بالأغلبية على قانون جديد للجمعيات بالصيغة التي عرضتها الحكومة وتضمن القانون لأول مرة تنظيم الجمعيات الأجنبية لملئ الفراغ القانوني في هذا المجال، وصدر في الجريدة الرسمية في العدد الثاني بتاريخ 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 جانفي 2012. [22]

فقد إرتكزت فكرة الإصلاح السياسي على ضرورة تطبيق المعايير والقواعد والإتفاقيات الدولية والتي جاءت بها المنظمات والمواثيق الدولية (كمبادئ الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان1984، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية1966، والإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي...)، والتي جاءت لتؤكد على ضرورة تحقيق المشاركة السياسية وإقامة العدل وحكم القانون، ومحاربة الفساد والتأكيد على الديمقراطية كأساس للحكم الجيد، حيث جاء إنشاء صندوق الامم المتحدة للديمقراطية في سبتمبر2005 ليؤكد على هذا الامر.[15]

وفي توازٍ مع هذه المبادرات الدولية ظهرت مجموعة من التوجهات والمؤتمرات الشعبية العربية والتي هدفت نحو تحقيق الإصلاح في المنطقة، وكانت ذات اتجاه داخلي(كإعلان صنعاء2004، وإعلان الدوحة من أجل الديمقراطية والإصلاح 2004).[16]

وقد كان لهذه الإسهامات والمبادرات تأثيرها على الجانب العملي في العالم، حيث شهدت دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) تطورات هامة على صعيد الإصلاح السياسي منذ بداية التسعينيات القرن الماضي، وقد تسارعت وتيرة الإصلاحات بعض الشئ في اعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وعلى الأخص في ظل بروز قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي ضمن أهداف السياسة الامريكية في المنطقة.

ثانيا: مظاهر الاصلاح السياسي في: الجزائر، المغرب، و تونس: يقدم الباحثون العديد من التفسيرات المختلفة للتحول نحو الإصلاح السياسي في دول شمال افريقيا، حيث يذكر الدكتور علي الدين هلال والدكتورة نيفين مسعد أن الإصلاح يمكن تفسيره على ضوء ثلاث مجموعات من العوامل هي:[17]

العوامل الشخصية التي ترتبط بغياب الشخصية الكاريزمية، فثمة اتجاه في التحليل يقول إن إختفاءها يدعو للبحث عن مصدر جديد للشرعية سواء بإفراز كاريزما جديدة أو بتدخل الجيش للحيلولة دون إنتشار الفوضى أو بالتحول إلى الديمقراطية.

مجموعة عوامل ترتبط بالظروف الإجتماعية – الإقتصادية وأثار عملية التعبئة، ويقصد بعملية التعبئة مجموعة المتغيرات الناجمة عن زيادة التصنيع وإرتفاع نسبة التعليم وكثافة الهجرة من الريف إلى الحضر، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء فئات جديدة لها مصالحها وترغب في التعبير عنها تعبيرا مؤسسيا.

المؤثرات الخارجية وإنعكاساتها على الاوضاع الداخلية، ويدخل في عداد هذه العوامل تزايد الإهتمام بالديمقراطية

عرف المغرب خمسة إصلاحات دستورية مختلفة منذ عام 1962، وقد عكست الدساتير المغربية جزء من طبيعة الصراع الدائرة رحاه بين الدولة من ناحية، والمعارضة من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، عبرت الدساتير عن أسلوب وطريقة تفكير الحكومة أكثر من تعبيرها عن الإرادة الشعبية. وفي أعقاب الثورتين المصرية والتونسية، والمطالبات التي طرحت في 20 فبراير 2011، أصبح هناك أمل في التغيير في المغرب. فقد كلف الملك لجنة جديدة بكتابة دستور جديد للمغرب يتضمن مجموعة من الإصلاحات، وتتكون هذه اللجنة من عشرين عضوا من الأكاديميين والخبراء ذوي السمعة الجيدة، وقد قامت اللجنة بعقد لقاءات للمشاورة مع شرائح مختلفة من المجتمع، وتعين عليها أن تضمن جماع الأفكار والمبادئ التي توصلت إليها من ذلك كله في الصياغة الجديدة للدستور[25]، والذي يتضمن مجموعة من الإصلاحات منها:[26]

– ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها السياسية والثقافية والاجتماعية، ولاسيما دسترة

مظاهر الاصلاح السياسي في المغرب: ترسيخ دولة الحق

مظاهر الاصلاح السياسي في المغرب: ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها، اعتماد حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية، تكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي الذي يتصدر انتخابات مجلس النواب، تقوية مكانة الوزير الأول كرئيس على الحكومة والإدارة العمومية، دسترة هيئات الحكامة الجيدة.

والقانون والمؤسسات، الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها، اعتماد حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية، تكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي الذي يتصدر انتخابات مجلس النواب، تقوية مكانة الوزير الأول كرئيس على الحكومة والإدارة العمومية، دسترة هيئات الحكامة الجيدة.التوصيات التوجيهية لهيئة الإنصاف والمصالحة والالتزامات الدولية.

– الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري، وتوطيدا لسمو الدستور ولسيادة القانون والمساواة أمامه.

– توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها، وتعمق دمقرطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها من خلال: برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيها مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله اختصاصات جديدة، كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية.

– اعتماد حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع تحظى بثقة أغلبية مجلس النواب.

– تكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي الذي يتصدر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها.

– تقوية مكانة الوزير الأول كرئيس على الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي، إلى جانب دسترة مجلس الحكومة وتوضيح اختصاصاته.

– تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية والمجتمع المدني.

– دسترة هيئات الحكامة الجيدة، وحقوق الإنسان وحماية الحريات.

التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية كرصيد لجميع المغاربة.

3– الاصلاح السياسي في تونس:

3-تعزيز مشاركة المرأة:

تعد المشاركة السياسية من أهم مؤشرات التنمية ودلالاتها في أي مجتمع، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية بمفهومها الشامل دون التطرق إلى موضوع المشاركة السياسية في الوقت الذي لا يمكن الحديث عن التنمية من دون التعرض لدور المرأة فيها، وقد عززت الجزائر في الآونة الأخيرة من دور المرأة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما ساهمت عملية الاصلاح السياسي في تعزيز مكانة المرأة في الحياة السياسية، وتجلى ذلك من خلال مصادقته على القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 18 صفر1433 الموافق 12 جانفي2012، الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وفقا لمايلي:

– لا يجب أن يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية، عن النسب المحددة أدناه، بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها:

– كما يجب أن توزع المقاعد بين القوائم بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة، وتخصص النسب المحددة وجوبا للمترشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم الفائزة، وترفض كل قائمة مخالفة لذلك، وقد أقر القانون تحفيزات على شكل مساعدة مالية خاصة من الدولة، بحسب عدد مرشحاتها المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية والولائية وفي البرلمان.

وجاءت خطوات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وبالتالي ترقية حقوقها السياسية، وفقا لأحكام المادة 31 من الدستور التي تنص على أن **"الدولة تعمل على ترقية الحقوق للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة"**، هذا القانون لا يهدف إلى مجرد تسجيل المرأة في القوائم الانتخابية، وهو ما لا يشكل في حد ذاته ضمانا كافيا لتمثيلها الفعلي في المجالس المنتخبة، وإنما إلى إلزامية إدراج عدد من النساء ضمن القوائم الانتخابية للأحرار وتلك المقدمة من حزب أو تآلف أحزاب سياسية، وهي لا تسمح بتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، بالنظر إلى نمط الاقتراع الذي اعتمده المشرع، إلا إذا كان ترتيبها في هذه القوائم ملائما وأن كيفيات توزيع المقاعد لا يكتسبان طابعا تمييزيا إزاءها. وكانت النتيجة في الإنتخابات التشريعية 10 ماي 2012 بفوز 146 إمرأة في الانتخابات البرلمانية.

4 - قانون الإعلام:

نص دستور1989، والذي وقّع ميلاد التعددية السياسية في الجزائر على حرية الصحافة والإعلام، من خلال حرية الرأي والتعبير، فقد نصت المادة 35 من الفصل الرابع الخاص بالحقوق والحريات على حرية الرأي، وفي المادة 36 في تعديل 1996 نص على "لا مساس بحرمة حرية المعتقد، وحرمة حرية الرأي" وقد أضافت لفظ "حرمة" تأكيدا على الحرص على هذه الحرية أكثر من أي وقت مضى[23].

كما صادق المجلس الشعبي الوطني على القانون رقم 07/90 المؤرخ في 03 أفريل1990م، وهو القانون المنظم للصحافة والإعلام الساري المفعول لحد الآن، هذا القانون جاء مغايرا لسابقه أي قانون 82/01، وهو ماجعله يشكل تتويجا قانونيا، لأن الجزائر خطت خطوة مهمة إلى الأمام بإلغاء المواد التي تعتبر الإعلام من قطاعات السيادة وكذلك وضعه تحت سلطة القيادة السياسية للحزب والدولة، وبالتالي قضى على إحتكار الدولة والحزب الحاكم لوسائل الإعلام، وقد نصت المادة الثانية من القانون 07/90 على أن الحق يجسده حق المواطن في الإطلاع الكامل والموضوعي، وحقه كذلك في المشاركة في الإعلام عن طريق ممارسة حريات التعبير[24].

ونصت المادة التاسعة من هذا القانون على أن التصريحات والبيانات المكتوبة والمنطوقة والمتلفزة الصادرة عن الحكومة يجب أن لا تشكل قيدا على حرية التعبير على لجان التحرير في العناوين والأجهزة المعنية.

كما صادقت المؤسسة البرلمانية على قانون الإعلام الجديد الصادر في 14 ديسمبر2011 الذي يسمح بإنشاء محطات تلفزيونية وإذاعية خاصة، ويضع حدا بالتالي لاحتكار الدولة للقطاع السمعي البصري في الجزائر، ونص كذلك على إعفاء وزارة العدل من منح تراخيص إنشاء الصحف وإسناد هذه المهمة إلى السلطة العليا للصحافة المتمثلة في المجلس الأعلى للإعلام، كما جاء في القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ12 جانفي 2012، وقد جاءت هذه الإصلاحات مواكبة لتغييرات دعمت الحريات العامة والتعددية السياسية، وتعزيز التنمية السياسية في الجزائر.

2– الإصلاح السياسي في المغرب:

والحريات الأكاديمية.

– تضمن الفصل التاسع والأربعون عبارة في غاية الأهمية تتمثل في أنه "لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور". كما وردت عبارات مماثلة قبل ذلك في باب المبادئ العامة تمنع تعديل الفصلين الأول والثاني، كل ذلك من أجل الحيلولة دون عودة الاستبداد أو تغيير شكل نظام الحكم أو هوية الدولة أو الالتفاف على ثوابت المجتمع.

– وأما الباب الثالث فيهتم بالسلطة التشريعية وكيف يمارسها الشعب عبر ممثليه بمجلس نواب الشعب، بالإضافة إلى تفصيل مهام هذا المجلس التشريعية والرقابية. في حين يبين الباب الرابع بكثير من الإسهاب أدوار رأسي السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة) وصلاحياتهما، كما أشار الفصل الخامس والسبعون إلى أنه "لا يجوز تولي رئاسة الجمهورية لأكثر من دورتين كاملتين، متصلتين أو منفصلتين"، و«لا يجوز لأي تعديل أن ينال من عدد الدورات الرئاسية ومددها بالزيادة".

– أما بخصوص مجمل صلاحيات رئيس الحكومة فيشير الفصل الرابع والتسعون إلى أنه "يمارس السلطة الترتيبية العامة"، ويشير الفصل الثالث والتسعون قبله إلى أن "رئيس الحكومة هو رئيس مجلس الوزراء". وباعتبار أن الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب الشعب الذي يمنحها الثقة بالأغلبية المطلقة لأعضائه؛ فإن لهذا المجلس صلاحية سحب الثقة منها أو من أحد أعضائها بنفس الطريقة ضمن الشروط والترتيبات التي يضبطها القانون.

– وأما الباب الخامس فيتعلق بالسلطة القضائية باعتبارها "سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل، وعلوية الدستور، وسيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات" (الفصل 102). وينقسم القضاء في تونس، بموجب الدستور الجديد، إلى قسمين، هما: "القضاء العدلي والإداري والمالي" و«المحكمة الدستورية"، ويشرف على القسم الأول مجلس أعلى للقضاء "يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي والتسيير الذاتي".

– ويتعلق الباب السادس بالهيئات الدستورية المستقلة، وهي هيئة الانتخابات التي تتولى إدارة الانتخابات والاستفتاءات وتنظيمها، وهيئة الاتصال السمعي البصري التي تتولى تعديل قطاع الاتصال السمعي البصري وتطويره، وهيئة حقوق الإنسان التي تراقب احترام الحريات وحقوق الإنسان، وتعمل على تعزيزها، وهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة وهي هيئة استشارية تبدي رأيها في المسائل المتصلة بمجال اختصاصها، وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد التي تسهم في سياسات الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته، وتعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة.

ثالثا– معوقات الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي:

تواجه عملية الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي تحديات جسيمة تحول بين تحقيق أهدافها، ومن أهم هذه المعوقات:

تواجه عملية الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي تحديات جسيمة تحول بين تحقيق أهدافها، ومن أهم هذه المعوقات: ضعف الإطار القانوني والدستوري، ضعف الأداء الاقتصادي، ضعف المعارضة السياسية، العوامل الثقافية والاجتماعية.

1- ضعف الإطار القانوني والدستوري:

تواجه عملية الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي تحديات جسيمة تحول بين تحقيق أهدافها، ومن أهم هذه المعوقات: ضعف الإطار القانوني والدستوري، ضعف الأداء الاقتصادي، ضعف المعارضة السياسية، العوامل الثقافية والاجتماعية.

إن ما يقرر إصلاح الحكم والمجتمع هو ما يحتويه الدستور من مبادئ وقواعد، وأحكام، وما يقيمه من مؤسسات، بحيث يقيم كل ذلك البناء الديمقراطي الصحيح دولا ومجتمعا. وعند دراستنا لواقع الإصلاحات الدستورية التي حصلت في الدول المغاربية نلاحظ عدم ملائمة الإطار

تمثل تونس تجربة هامة في أدبيات الإصلاح السياسي، ويلتفت اليها باعتبارها جمعت الكثير من العناصر والمحددات في تجربة تحول ديمقراطي غير فاشلة بعد ثورة مفاجئة في المنطقة. ويمكن حصر عوامل النجاح النسبي في محددات خمسة : اولا، الوفاق او التوافق، التي كانت كلمة السر في فهم الطارئ السياسي برمته، وطبيعة المرحلة في تجربة مهمة بين العلمانيين

مظاهر الاصلاح السياسي في تونس: حماية الحقوق والحريات، تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات، استقلالية السلطة القضائية، إنشاء هيئات متعلقة بـ: هيئة الانتخابات ، وهيئة الاتصال السمعي البصري، وهيئة حقوق الإنسان، وهيئة التنمية المستدامة، وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.والاسلاميين بعد سقوط نظام بن علي وتهاويه. والعنصر الثاني هو الفاعلون السياسيون او النخب السياسية التي توفرت لهم ارادة النجاح في إحداث عملية التحول العسيرة، و ثالثا التحول الى نظام برلماني بعد نظام رئاسوي، والرابعة هو البحث عن المواءمة بين ما هو انجاز اقتصادي و سياسي رغم تعثر التنمية بسبب المعارك الايديولوجية[27].

انطلقت الثورة التونسية بتاريخ 2010/12/17 بعد قيام الشاب البوعزيزي بحرق نفسه، كردة فعل عن ضرب احدى الشرطيات له. وقد أدى هذا الحدث الى خروج الاف المواطنين في الشوارع التونسية يطالبون برحيل نظام بن علي. مما دفع هذا الاخير الى الهروب خارج البلاد.

وبعد هذا الحدث بدات المرحلة الانتقالية في تونس بتعيين محمد الغنوشي الوزير الاول، ومن ثم تعيين رئيس مجلس النواب فؤاد لمبزع بدلا منه وفق المادة 57 من الدستور، حيث تم الاتفاق بين القوى والاحزاب السياسية في تونس على اجراء انتخابات برلمانية[*].

ومن اهم الاصلاحات السياسية التي تضمنها الدستور التونسي:[28]

– تناول الباب الثاني من الدستور الحقوق والحريات على غرار الحق في الصحة والحق في بيئة سليمة والحق في الحياة الذي ورد بشأنه في الفصل الثاني والعشرين أنه "مقدس، لا يجوز المساس به إلا في حالات قصوى يضبطها القانون". ويلاحظ التنصيص على حقوق مستحدثة مثل الحق في النفاذ إلى المعلومة وجملة من الحريات الفردية والجماعية كحرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر، وحرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات، وحرية الاجتماع والتظاهر السلميين، بالإضافة إلى حريات نوعية ونخبوية على غرار حرية الإبداع وحرية البحث العلمي

التفاعلات التي تجري في الدولة، والمؤسسات الرسمية، وتحت قبة البرلمان والتشريعات القانونية، إنما هي محل تنافس وتصفية حسابات وهيمنة ثقافة الغنيمة النابعة من وحدة المصلحة الفئوية الطائفية، وهناك من يرى أيضا العمل الحزبي عمل شيطاني، وهي سبب لتفرقة بين الأمة.[36]

أما مؤسسات المجتمع المدني فهي تؤدي ادوار سياسية ومجتمعية لمصلحة الحزب والقبيلة على حساب الوطن، فالمجتمع المدني لم يعد مستقلا، بل يخضع لأهواء التكتلات والتيارات السياسية و القبلية، وهذا ما سلبه دوره الحقيقي والفاعل في تنمية المواطنة.

4- العوامل الثقافية والاجتماعية:

يتفق معظم الباحثين على اعتبار البنية الثقافية السائدة هي سبب رئيسي من الأسباب المعيقة لعملية الإصلاح في البلدان المغاربية، حيث يبرز شعور بين أفراد المجتمع خاصة أبناء الطبقة المتوسطة يتسم بـ: التجاهل السياسي العام، وعدم الاكتراث بالقضايا السياسية، وعدم الرغبة في المشاركة السياسية، والعزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي، وطرح المصلحة العامة جانبا، وتركيز الاهتمام على المصالح الشخصية الضيقة، وانتشار روح عدم الانتماء. وبالتالي تصبح المشاعر والقيم السائدة مزيجا من الاغتراب والشعور العام بالتهميش والحرمان الاجتماعي، التي بدورها تهيء المواطن لقبول حالة الاستبداد والحكم القهري المطلق، والامتثال لمرجعية السلطة المستبدة.[37]

من جهة أخرى فان هناك جانبا آخر يتعلق بأزمة الهوية، والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية (الدين، اللغة، الانتماء الحضاري) سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات السياسية والتشكيلات الحزبية في المنافسة السياسية والذي ينم عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع، بل أكثر من ذلك يشير إلى تناقضات جوهرية تميز بنية المجتمع وتمنع سيرورة الحداثة وتحول دون بلورة مؤسسات عصرية في المجتمع. إذ يعني ذلك استمرار التأثير القوي لقيم المجتمع التقليدي ومعاييره، التي ترتبط بمصالح قوى اجتماعية ترفض الحداثة والتطور على جميع الأصعدة[38]، ولا تسمح بنشأة مجال قد يكون أرضية تسمح بعملية الإصلاح السياسي.

خاتمة: وجدت الأنظمة السياسية في تونس، والجزائر، والمغرب، نفسها مضطرة إلى التكيف مع تطورات الحراك السياسي والإجتماعي الدوليين، والإلتزام بإستحقاقات ما تولد من حقائق فرضتها الأحداث الدولية، وحتى تتمكن الأنظمة السياسية من صيانة ذاتها وتحقيق الإصلاح السياسي فإنها سعت إلى الأخذ بمفاهيم التنمية السياسية والمشاركة السياسية سواء ما كان على شكل تطوير منهجية التمثيل الشعبي وبناء ألية القدرة التشريعية أم ما كان من تعديل في كثير من القوانين والمراسيم الفاعلة.

(1) أحمد بن فارس تحقيق عبد السلام محمد هارون،

الدستوري والقانوني لمقتضيات تفعيل عملية الإصلاح لأسباب عدة منها: غياب التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وغلبة الثانية على الأولى، رغم عن بعض الدساتير تنص على ضرورة الفصل بين السلطات وتعاونها[29]، إلا أن دور هذه المؤسسات ضعيف، ومعظم مشاريع القوانين تأتي مقترحات من قبل الحكومة وفي هذه الحالة تضغط الحكومة على المؤسسة التشريعية لتمرير ما تريده من قوانين، إضافة إلى القدرة التي تملكها السلطة التنفيذية دستوريا في حل المؤسسة التشريعية متى شاءت (الجزائر والمغرب)، لذلك فإن مبدأ الفصل بين السلطات يصبح مبدأ شكليا، بعد أن هيمنت السلطة التنفيذية على مفاصل الحياة السياسية المختلفة على حساب السلطة التشريعية. [30]

كما لا تتوفر النخبة الحاكمة على الدوافع الذاتية لإحداث التغيير والسير في عمليات الإصلاح السياسي، وذلك خشية تقلص صلاحيتها السياسية والاقتصادية، وفقدان الامتيازات التي تتمتع بها، هي والجماعات المقربة منها. ومن هنا فإن الرغبة أو إرادة التغيير والإصلاح السياسي عادة ما تصطدم بمصالح الأسرة الحاكمة وما يعود عليها من مصالح سياسية واقتصادية عامة، خاصة فيما يتعلق بالرواتب والمخصصات والعطايا والخدمات التي تتمتع بها الأسرة الحاكمة فالأسرة الحاكمة عادة ما تنظر إلى الدولة باعتبارها حقا موروثا، فأفرادها هم من يتقلد الوظائف حتى وإن لم يكونوا يمتلكون المؤهلات اللازمة لذلك.[31]

2- ضعف الأداء الاقتصادي:

أصبح توفير مستوى عال من التحديث والتنمية الاقتصادية شرطا ضروريا من شروط إنجاح عملية الإصلاح السياسي وإحداث الانفتاح الاقتصادي والسياسي، إذ أن ضعف المستوى المعيشي للمواطن يؤدي بالنتيجة إلى انحسار التجربة الديمقراطية والمشاركة السياسية لانشغال الفرد بتحسين وضعه المعيشي[32]. والمجتمع المغاربي يواجه تحديات اقتصادية انعكست على الوضع الاجتماعي للمواطن، من خلال انخفاض المستوى المعيشي، ارتفاع الفقر، ارتفاع معدلات البطالة، زيادة الهجرة غير الشرعية، الإجرام، الانضمام إلى الجماعات الإرهابية كلها عوامل ساهمت في إضعاف عملية الإصلاح السياسي في المنطقة المغاربية.

3- ضعف المعارضة السياسية:

فقدت المعارضة في دول المغرب العربي فاعليتها وتأثيرها في مواجهة الحكومة، نتيجة للتناقضات في أهدافها وبرامجها ونتيجة لانتماءاتها الطائفية التي حولت العمل المعارض إلى عمل سياسي يخدم أهداف ومصالح ذاتية للقوى والتيارات التنظيمية السياسية المختلفة، إضافة إلى الانقسامات والانشقاقات التي شهدتها هذه التجمعات السياسية استنادا إلى عوامل شخصية بالغالب، مما أعاد وبقوة طرح فكرة تحويل هذه التجمعات إلى أحزاب سياسية ذات إيديولوجيات فكرية واضحة المعالم، وذات هياكل تنظيمية محددة، تضمن الاستمرارية والتطور بغض النظر عن أي عوامل شخصية.[33]

فغياب المعارضة السياسية المنظمة والفاعلة يجعل عمليات الإصلاح السياسي والتغيير المجتمعي تسير ببطء شديد وحسب إرادة السلطة السياسية والظروف المحيطة بها. حيث أن غياب القيادات ذات القواعد الشعبية الراسخة يؤدي إلى بروز زعامات تقليدية وقبلية وعائلية بدلا من الزعامات الحزبية، ومن هنا فإن غياب الأحزاب السياسية يقلص من عملية الإسراع في الإصلاح السياسي والتغيير. [34]

وبذلك فإن غياب الأحزاب السياسية الفاعلة على الساحة السياسية يعد عقبة مهمة من عقبات الإصلاح السياسي والانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث يتطلب توافر أحزاب وتنظيمات سياسية فاعلة قادرة على قيادة العمل السياسي في المجتمع من خلال تمثيلها لشرائح المجتمع كافة، وان غياب المعارضة الحزبية المنظمة والقيادات الفاعلة ذات تأثير يقلل الضغط اتجاه الإصلاح السياسي والتغيير في المجتمع.[35]

كما يلاحظ أن هذا الفراغ الذي خلقه غياب الأحزاب السياسية في النظام الإنتخابي وأطر التمثيل السياسي قد فسح المجال واسعا للتنظيمات غير شرعية وفقا للقانون، كما لا تعبر عن روح المواطنة المدنية في برامجها وأفكارها وحرصها على المصلحة العامة، بل عن وحدة التنظيم الفئوي القائم على روابط الدم والنسب(القبيلة)، والمكانة الطبقية(الصفوة الإجتماعية)، وأصبحت كل

(15) عادل عبد اللطيف وأخرون، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد: دعوة للإصلاح السياسي والإقتصادي في الأقطار العربية(بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد،2006) ص101.

(16) نفس المرجع، ص105.

(17) علي الدين هلال، نفين مسعد. النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص ص 429–431.

(18) صالح زياني،الإنفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، افريل 2011،ص.309.

(19) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي رقم92–44 مؤرخ في 5 شعبان1412 الموافق لـ 9 فيفري 1992، يتضمن إعلان حالة الطوارئ، العدد 10، الصادر في 09 فيفري 1992.

(20) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 11–05 مؤرخ في 17 ربيع الثاني 1432 الموافق 22 مارس 2011، يتضمن الموافقة على الامر رقم 11–01 المؤرخ في 20 ربيع الأول 1432 الموافق 23 فيفري 2011، يتضمن رفع حالة الطوارئ، العدد 19 الصادر في 23 فيفري 2011.

(21) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، أمر رقم 97–09 مؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق 6 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، العدد 12، الصادر في 06 مارس 1997.

(22) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون العضوي رقم 12–04 المؤرخ في 18 صفر 1433، الموافق 12 جانفي 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية، العدد 02، الصادر في 15 جانفي 2012.

(23) وحيد عبد المجيد، مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000). ص.271.

(24) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون العضوي رقم 05 – 12 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 جانفي 2012 يتعلق بالإعلام، العدد 02، الصادر في 15 جانفي 2012.

(25) برنامج الامم المتحدة الانمائي، المنتدى الدولي حول: مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة منها، والطريق قدما، 5–6 حوان 2011. ص.25.

www.cairotransitionsforum.info

(26) محمد الاخصاصي، الاصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل، ورقة بحث قدمت الى الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية حول : مستقبل التغيير في الوطن العربي. بيروت 9–12 نوفمبر 2015. ص ص 27–28.

(27) سليم الحكيمي، تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس و مصر: رؤية مقارنة. مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية. 2016./http://www.csds-center.com/تجربة–الانتقال–الديمقراطي–في–تونس–م

(x) أفرزت الانتخابات التي انتظمت يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011 مشهدا سياسيا كان متوقعا في مجمله وإن اختلفت التفاصيل والأوزان. فقد فازت حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي، بزعامة راشد الغنوشي، بأغلبية نسبية

ملاحظات أخيرة

(1) معجم مقاييس اللغة (بيروت: دار الفكر، 1979) ص303.

(2) محمد بن منظور، لسان العرب (القاهرة:دار المعارف، 1997) ص ص60–61.

(3) عمر عبد الله نجم الدين الكيلاني، مفهوم الإصلاح في القران الكريم، مجلة ديالي، 2008، العدد28، ص2.

(4) ستار حبار علاي، الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ضوء مشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة دراسات دولية،2007، العدد 34، ص2.

(5) للمزيد من المعلومان حول مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم يرجى الاطلاع على:

– عمر عبد الله نجم الدين الكيلاني، مفهوم الإصلاح في القران الكريم، المرجع السابق.

– عبد الرحمن كوري محمد، مفهوم الإصلاح في القران الكريم، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية http://korei.blogspot.com/2015/04/blog-post.html/

(6) عبد الله بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر(المغرب: مطبعة النجاح الأيوبية، 1998) ص13.

(7) هيفاء أحمد محمد، الإصلاح السياسي في مصر في ظل الانتخابات الرئاسية الأخيرة، مجلة دراسات دولية، 31–32، 2006، ص 184–185.

(8) الكيالي عبد الوهاب، وأخرون، الموسوعة السياسية، ج1(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر1990) ص206.

(9) أمين المشاقبة، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية، ورقة مقدمة في مؤتمر حول :الإصلاحات السياسية في العالم العربي، المنعقد في 25–2004/12/26، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، ص49.

(10) صامويل هانتنغتون(تر: سمية فلو)، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة.(بيروت: دار الساقي، 1993)، ص121.

(11) عبد الحليم مناع العدوان، محمد عوض الهزايمة، الاصلاحات السياسية والانظمة السياسية العربية في إدراك مدرسي للعلوم السياسية في الجامعات الاردنية دراسة مسحية، دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 43، العدد 2، 2016، ص 679.

(12) وثيقة الإسكندرية، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي في وثائق الإصلاح العربي: توثيق لمشروعات الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي، الإسكندرية 14–03–2004.(الكويت: دار قرطاس للنشر، 2004)، ص49.

(13) محمد مبارك حسن العجمي، الاصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير 1991– 2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص5.

(14) القطاطشة محمد، مصطفى العدوان، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي وانعكاساته على الأمن القومي مداخلة في مؤتمر حول: الإصلاحات السياسية في العالم العربي، المنعقد في 25–2004/12/26، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، ص89.

الملاحظات

حازت بموجبها على 90 مقعدا في المجلس التأسيسي الذي يبلغ مجموع مقاعده 217 مقعدا، تلاها في الترتيب حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بزعامة منصف المرزوقي بـ30 مقعدا، ثم التكتل من أجل العمل والحريات بزعامة مصطفى بن جعفر، بـ21 مقعدا. وتوزعت بقية المقاعد على الأحزاب والمترشحين المستقلين. وإذا كان ثمة من مفاجآت في نتائج الانتخابات فهي فوز كتلة "العريضة الشعبية للحرية والعدالة" برئاسة الهاشمي الحامدي، الذي يعيش في لندن ويدير فضائية المستقلة من هناك، بـ26 مقعدا وحلت بذلك في المرتبة الثالثة في قائمة الفائزين. لقد تقدمت "العريضة" على أحزاب معروفة ولها تاريخها ومؤسساتها مثل الحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة أحمد نجيب الشابي وحركة التجديد بزعامة أحمد إبراهيم وحزب العمال الشيوعي التونسي بزعامة حمة الهمامي.
المفاجأة الثانية وهي مرتبطة بالأولى، تتعلق بما كشفت عنه الانتخابات من انحسار عام لشعبية القوى السياسية ذات التوجه اليساري وعلى رأسها الأحزاب المذكورة أعلاه. ولا يختلف الأمر في ذلك بين الأحزاب الراديكالية والإصلاحية حيث حصل حزب العمال الشيوعي على 3 مقاعد وحصل القطب الحداثي الذي يضم عدة أحزاب أبرزها الحزب الاشتراكي اليساري وحركة التجديد على 5 مقاعد، بينما اكتفى الحزب الديمقراطي التقدمي بـ17 مقعدا بينما كانت التوقعات تضعه ضمن أكبر المنافسين لحركة النهضة ذات التوجهات الإسلامية. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: عز الدين عبد المولى . أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي.مركز الجزيرة للدراسات

-http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemoc
.html20132410103959577702/02/2013racy/

(28) فتحي الجراي، الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي. مركز الجزيرة للدراسات،

.html20141281131427378780/01/2014http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

(29) همسة قحطان خلف الجميلي، الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي: بين المحفزات والمعوقات، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011) ص295.

(30) أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص75.

(31) محمد مبارك حسن العجمي، المرجع السابق، ص 130.

(32) سهيلة عبد الانيس، في معوقات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في المعوقات الداخلية، المجلة السياسية الدولية، العدد 07، 2007، ص119.

(33) محمد مبارك حسن العجمي، المرجع السابق، ص 152.

(34) نفس المرجع، ص ص 74–75.

(35) محمد مبارك حسن العجمي، المرجع السابق، ص 154.

(36) نفس المرجع، ص154.

(37) هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989–1999، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006، ص237.

(38) المرجع نفسه، ص238.

ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

الملاحظات

منشورات أورسام

المجلات الدورية "تحليلات الشرق الأوسط" و"دراسات الشرق الأوسط"، مجلة "تحليلات الشرق الأوسط" التي تصدر باللغة التركية كل شهرين، وهي تغطي آراء الباحثين والخبراء حول التطورات المعاصرة في الشرق الأوسط. مجلة "دراسات الشرق الأوسط"، وهي مجلة علمية محكمة مختصة بالعلاقات الدولية، تصدر بشكل نصف سنوي باللغتين التركية والإنكليزية، تقوم مجلة "دراسات الشرق الأوسط" بنشر الإسهامات البحثية للأكاديميين الذين يعدون خبراء في مجال تخصصاتهم. هنالك العديد من الأكاديميين المرموقين على المستويات المحلية والدولية ينشرون بحوثهم في مجلة "دراسات الشرق الأوسط". مجلة "دراسات الشرق الأوسط" مفهرسة من فهرس العلوم الاجتماعية التطبيقية والمخطوطات (ASSIA) ، وموقع EBSCO Host، و Index Islamicus، والببليوغرافيا الدولية للعلوم الاجتماعية (IBBS)، وملخصات العلوم السياسية في جميع أنحاء العالم (WPSA).

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط

انقرة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال" زقاق 2128/ بنية ر قم 3
info@orsam.org.tr
www.orsam.org.tr
+90 (312) 430 26 09
+90 (312) 430 39 48
orsamtr